

تذكرة الفقهاء

لمؤلف العلامة الكبير خيال الدين الحسن بن يوسف

علي بن مطهر الحلي

المؤلف سنة ٧٢٦ هـ

من منشورات المكتبة الرضوية لاجلها الله تعالى



32101 017531623

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

المجلد الثاني

مكتبات

تذكرة الفقهاء

لمؤلف العلامة الكبير خيال الدين الحسين بن يوسف

على بن مطهر الحلي

المؤلف سنة

من منشورات المكتبة الرضوية لاجل الله تعالى

المؤسس الشيخ عبد الكريم الشيرازي

سوق بين الحرمين - پاساژ متاش

رقم التليفون ٥٧١٣٥

في بيان أن زوائد المحل يدخل في الرهن بالفصل ٣٠ كتاب الرهن

[illegible]

کتابخانه

١٠٠

الارض لم يبعث
فيها سائلا
الصلوات كعموم

والتكامل معطاة

مكتبة
الملك
في
البحر

††

43

31/12/19

۴۰۰

۴۰۱

۴۰۲

۴۰۳

۴۰۴

۴۰۵

۴۰۶

۴۰۷

۴۰۸

۴۰۹

۴۱۰

۴۱۱

۴۱۲

۴۱۳

۴۱۴

۴۱۵

۴۱۶

۴۱۷

۴۱۸

۴۱۹

۴۲۰

۴۲۱

۴۲۲

۴۲۳

۴۲۴

۴۲۵

۴۲۶

۴۲۷

۴۲۸

۴۲۹

۴۳۰

۴۳۱

۴۳۲

۴۳۳

۴۳۴

۴۳۵

۴۳۶

۴۳۷

۴۳۸

۴۳۹

۴۴۰

۴۴۱

۴۴۲

۴۴۳

۴۴۴

۴۴۵

۴۴۶

۴۴۷

۴۴۸

۴۴۹

۴۵۰

۴۵۱

۴۵۲

۴۵۳

۴۵۴

۴۵۵

۴۵۶

۴۵۷

۴۵۸

۴۵۹

۴۶۰

۴۶۱

۴۶۲

۴۶۳

۴۶۴

۴۶۵

۴۶۶

۴۶۷

۴۶۸

۴۶۹

۴۷۰

۴۷۱

۴۷۲

۴۷۳

۴۷۴

۴۷۵

۴۷۶

۴۷۷

۴۷۸

۴۷۹

۴۸۰

۴۸۱

۴۸۲

۴۸۳

۴۸۴

۴۸۵

۴۸۶

۴۸۷

۴۸۸

۴۸۹

۴۹۰

۴۹۱

۴۹۲

۴۹۳

۴۹۴

۴۹۵

۴۹۶

۴۹۷

۴۹۸

۴۹۹

۵۰۰

۵۰۱

۵۰۲

۵۰۳

۵۰۴

۵۰۵

۵۰۶

۵۰۷

۵۰۸

۵۰۹

۵۱۰

۵۱۱

۵۱۲

۵۱۳

۵۱۴

۵۱۵

۵۱۶

۵۱۷

۵۱۸

۵۱۹

۵۲۰

۵۲۱

۵۲۲

۵۲۳

۵۲۴

۵۲۵

۵۲۶

۵۲۷

۵۲۸

۵۲۹

۵۳۰

۵۳۱

۵۳۲

۵۳۳

۵۳۴

۵۳۵

۵۳۶

۵۳۷

۵۳۸

۵۳۹

۵۴۰

۵۴۱

۵۴۲

۵۴۳

۵۴۴

۵۴۵

۵۴۶

۵۴۷

۵۴۸

۵۴۹

۵۵۰

۵۵۱

۵۵۲

۵۵۳

۵۵۴

۵۵۵

۵۵۶

۵۵۷

۵۵۸

۵۵۹

۵۶۰

۵۶۱

۵۶۲

۵۶۳

۵۶۴

۵۶۵

۵۶۶

۵۶۷

۵۶۸

۵۶۹

۵۷۰

۵۷۱

۵۷۲

۵۷۳

۵۷۴

۵۷۵

۵۷۶

۵۷۷

۵۷۸

۵۷۹

۵۸۰

۵۸۱

۵۸۲

۵۸۳

۵۸۴

۵۸۵

۵۸۶

۵۸۷

۵۸۸

۵۸۹

۵۹۰

۵۹۱

۵۹۲

۵۹۳

۵۹۴

۵۹۵

۵۹۶

۵۹۷

۵۹۸

۵۹۹

۶۰۰

۶۰۱

۶۰۲

۶۰۳

۶۰۴

۶۰۵

۶۰۶

۶۰۷

۶۰۸

۶۰۹

۶۱۰

۶۱۱

۶۱۲

۶۱۳

۶۱۴

۶۱۵

۶۱۶

۶۱۷

۶۱۸

۶۱۹

۶۲۰

۶۲۱

۶۲۲

۶۲۳

۶۲۴

۶۲۵

۶۲۶

۶۲۷

۶۲۸

۶۲۹

۶۳۰

۶۳۱

۶۳۲

۶۳۳

۶۳۴

۶۳۵

۶۳۶

۶۳۷

۶۳۸

۶۳۹

۶۴۰

۶۴۱

۶۴۲

۶۴۳

۶۴۴

۶۴۵

۶۴۶

۶۴۷

۶۴۸

۶۴۹

۶۵۰

۶۵۱

۶۵۲

۶۵۳

۶۵۴

۶۵۵

۶۵۶

۶۵۷

۶۵۸

۶۵۹

۶۶۰

۶۶۱

۶۶۲

۶۶۳

۶۶۴

۶۶۵

۶۶۶

۶۶۷

۶۶۸

۶۶۹

۶۷۰

۶۷۱

۶۷۲

۶۷۳

۶۷۴

۶۷۵

۶۷۶

۶۷۷

۶۷۸

۶۷۹

۶۸۰

۶۸۱

۶۸۲

۶۸۳

۶۸۴

۶۸۵

۶۸۶

۶۸۷

۶۸۸

۶۸۹

۶۹۰

۶۹۱

۶۹۲

۶۹۳

۶۹۴

۶۹۵

۶۹۶

۶۹۷

۶۹۸

۶۹۹

۷۰۰

۷۰۱

۷۰۲

۷۰۳

۷۰۴

۷۰۵

۷۰۶

۷۰۷

۷۰۸

۷۰۹

۷۱۰

۷۱۱

۷۱۲

۷۱۳

۷۱۴

۷۱۵

۷۱۶

۷۱۷

۷۱۸

۷۱۹

۷۲۰

۷۲۱

۷۲۲

۷۲۳

۷۲۴

۷۲۵

۷۲۶

۷۲۷

۷۲۸

۷۲۹

۷۳۰

۷۳۱

۷۳۲

۷۳۳

۷۳۴

۷۳۵

۷۳۶

۷۳۷

۷۳۸

۷۳۹

۷۴۰

۷۴۱

۷۴۲

۷۴۳

۷۴۴

۷۴۵

۷۴۶

۷۴۷

۷۴۸

۷۴۹

۷۵۰

۷۵۱

۷۵۲

۷۵۳

۷۵۴

۷۵۵

۷۵۶

۷۵۷

۷۵۸

۷۵۹

۷۶۰

۷۶۱

۷۶۲

۷۶۳

۷۶۴

۷۶۵

۷۶۶

۷۶۷

۷۶۸

۷۶۹

۷۷۰

۷۷۱

۷

[illegible]

— 4 —

اداسو

فی بیان شرائط البحر

کتاب البحر

[illegible]

في بيان منع المديون من التصرف

[illegible]

کتاب الفلبس

—

ارواح

وهل سار إلى المزة
الغداة، فوجد في صاها
أقرباً منه

تَكَرَّرَ الذِّكْرُ اسْمًا وَفِعْلًا
عَلَى الْمَجْمُوعِ

مؤلف

في بيان بيع مال المدينون وقسمه .. كتاب الحج

[illegible][illegible]

الذين يفتي المعلن ان يكون للفرءاد لا يثبت عليهم ولمنعوا من ان يفتي عليه كلاب وفي اصله ان يفتي عليه كلاب

الروح راجع بل انما علمه عن السر برتبة ال كذا كذا و كذا حتى يورث حق الله من احوالها كان له من مؤخره اقلها لم يكن السر محمدا والروح راجع بل انما علمه

عبر ومن لا كمنزل يصل اليه ان يكلمه الاشهاد والابواب انه قد قدمه ودان السبعون كما كان قد كونه الحبر ليركض له سبع صلا الطالعة ومن لا كمنزل ان لا يطأ
 له في الحال وهو امر وجوب الشاخص بالانكسار بعد ان يروى عن الحق واعطى كمن لا يرضى هذا السبع بعد من الارض فصبوه في الشاخص والارض

لا اهل صفت نه انما اولاد شاه سفر طولاني اولاد هر كس صاحب ذوق معصوم و راجع عالمه و سرگشته و لا نور هر زنجير اهل احسان الله و طاعت الله و طاعت

ویر قال الشافعی قال ما للثناة علم بل هو الاجل من روعة فلان جلد بكم بان هو قول بعض الشافعية ان علم من روادا حقه والنصر كحقه بواسطة العلم
وهو من علمه وروى به من علمه فلم يكن الا بعد ذلك كما ان النفس معي لم تبق في الحال كذا ليس له انما انما تكمل كالاولى بامر ولو انما صلحت اليه ان

[illegible]

الوكسون عند مدخلهم فالتفتوا على مدخلهم مصداقاً لقوله تعالى لا تدخلوا بيوتهم من فوق أبوابها إلا من وجب له ذلك أو من كان في البيت من قبله

[illegible][illegible]

منها ما هو منقول عنها بالبحث الثاني في قصة هاشم بن عبد مناف من قصة ابي طالب عليه السلام في قصة ابي طالب عليه السلام في قصة ابي طالب عليه السلام

[illegible][illegible]

وكانوا يسمونهم بـ "الغلاة" لأنهم كانوا يذهبون إلى الغلابة في كل شيء.

لا تترتب عليه طامخا من حيث ان يبيع حاله عليه فلو كان قد عجز عن ركوبه من ما في السبع من ذواته **مكشاة** او عجزا عن كل العسل سقش لساده وبيع منه

[illegible]

لعمري ان لا يبرأ منكم ولا يخرج منكم احد حتى ياتيكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم

مولى الجاني والادوى الرعي من نفس قبيلة عجمي، ويرى يسحق السلق كان حصة لا يتبعاق بالدمنة بل بالعين خاصة والرعي يتلاق حصة العين في الذرة عجا

مسئله در مقدمه، بجای علم است که گوشت و شیرین با زمین علی علیه السلام نه بحرفی دیگر از صفتش که در عرصه الهیات

كتاب القليس

[illegible]

في بيان شرائط بغير الاغتسال

كتاب الحج

کتابخانه

[illegible]

الو لولاله
لم تزل حاله
از غف احواله
فمنه من حاله
من حاله

المعروف

[illegible]

في أحكام عجل الصغر

44

[illegible]

مثلاً لا يبعد على الفلاس أن يكتبوا في تقدمنا على قولهم هذه الأصداف ولا حبة ولا قوس ولا تحت المرأة على الجمل بهامز الروم لما في ذلك من

المند والنصر ولو قهرت الزوج على بعد المهر ان كانت مريدة لا اعدت له ولا يحرم على الكاهن ان يلقحها بها والملك الكاهن من حرمه ونحوه عليها **مسئلة**
لو اشترى صبا ورعر واشترى ماء فمضاه وقتا ثم اقبل على صباها ما يقع بها الحرام انما العذر انما لا يقع الا اذا اراد ان يلقحها به

طماننا فاطمه عبد الحق كرم الله راسها عن اهل البيت الذين نصبوا اليه من قبله من الناس في كل الوان تزي به و تزكيات صاحب حقه فان روحا تم غرس

لأنه لا يماثل غيره من المثلثات فيكون مثلثه قائم الزاوية عند الرأس C **مسألة** إذا كان المثلث قائم الزاوية عند الرأس C وكان $AC = BC$ فثبت أن المثلث متساوي الساقين.

مهم من قال على اختلاف ما لو قيل: الولد كالأب في الحد واليمين إلخ، أو إذا باعوا ما لم يبيعهم ثم استحق المال على الشئ كاستأجره على بيع مع عيبه فلا يفتد

العلم على ذلك من اننا نحققه بمول على او بل محلات الابجد وقد سبق قد ادى عبد الملح مفلح لارس برفه وكان مثل مقدمه على حق
الغرماء لان بحسابة لا محل لها سوى ذمة الجمل قد دون الغرماء مع حلقه ذمة الملح مع عدم الحق المحضر بايدي كالمقدم حق الخدمه عاجه الزمير ذمة

هذا فانه بهاء القبلة الجاهلية فان كانوا اعداء فلا بحث فان قلعت فتمتد والباقي الى الفناء وان كانا مسلمين فبحث المصطفى عليه سوى ذلك

بعد الفقرة من بشارتكم العزاء من لارميك لكان لظهور بطلان الفقرة وذلك لوقوع التكرار فطرح بطلان الفقرة وحصل لي ما هو موضح في التبيان

الصفة فان الماء الحار لا يجمد ولا يمتزج بالانواع المركبة ولولا ذلك لزال بعد الفجر في بعض احواله انما اشكال المقصد الرابع في معرفة
الحجرات النقية والصفية ومعرفة ما هو المانع من الجمع فلا بد من معرفة ما يمكن الانتماء به او اشتراكه فيكون له في الجملة ما هو مشترك بين جميع

منع صاحب من ان ياكل من ثماره قالوا له من ذلك فمضى الى حقله واطعم الخمر وعليه ثوبان احدهما من الحر عليه بصلصة العبر والثاني من حر عليه

وكانت هذه الامانة الاولى حسنة تجوز على من لم يوافق حجر الزمان من الزمان حج عمر بن الخطاب في قوله في حجر العبد والكلية في العبد
وكانت هذه الامانة الثانية حسنة تجوز على من لم يوافق حجر الزمان من الزمان حج عمر بن الخطاب في قوله في حجر العبد والكلية في العبد

التي اجتمعون في حجر الضيق عزمهم الدكونه هذا القصد ثلثه الصبح والنور والسيف والحر على هوا عام لانهم يفتنون من التصرفات الامور

ووصفوا اوصافه القوي وادركوا ان الدار على خلاف ذلك خلافة ولما نزلوا البناي حتى اذا بلغوا النكاح فان اسلم منهم فشد اغلاله واولئك هم الذين

طريق ضروري من الشدة لبلوغ وغيره من البلوغ والكلام لا يشهد بالبلوغ وقال الله فان كان الذي عليه الحق فيها الوجهين فلو لا يستطیع ان یقبلوا
للبلوغ لیس بالعدل فقل لیس لبلوغ الضعف العین لان المراد من كل واحد منهما ان لا یستطیع ان یقبلوا بل هو العجز

مسألة المحرم ما يذلل الحرة وهو المذموم وله اسبغها بما هو مشرئ به من الذكور والاناثة وما لها من خصائص النساء المشتركة

والزعم الشغل الضعيف الذي قد يوجد في العصور بل المحس الذي يجانب ان الله في الخلق جوده كرايس و يوم الحوائه وسان هذا الشعر الحس بمقتضى الحكم الموع

الارثية لالة على النوع فانما نعلم سبق البوع عليه كصوله على المذبح وللشاعر فوكان احدهما به طبع والى الله ما دليل على النوع وقال في وصفه
 فيرطو غلا ولا على لاله اسات شرف فاشبهه امر فصار المذبح والذرة فانما به زقاصة يا محمد الشعر لا يثبت الا بالذرة والذرة لا يثبت الا بالذرة

شعور الوفاۃ البدن والروح العاقلین بعد من بعد حکم علی ہے قرعہ فضل مقام بلہم وسین ذلہم لکان کجھ علم موزد فرماقتی ہے

اعلم قولي من اريد بيت جمل الزبدي عن عطاء الصالح قال عرضا على رسول الله يوم فريضة وكان من اعدت قتل لمن لم يبيت خلقا سبيله فكيف ينبغي له
بيت خلقا سبيله من طريق الحسد واداره حفص بن الغزالي عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله عز وجل يا ايها الناس انتم خير ما احدث الله

[illegible]

ولمّا كان من فصل ما بينه وبين البائع فله أن ينقل المبيع إلى غيره متى لم يمتدح له في ذلك العقد ولا يجوز له أن ينقله إلى غيره إذا امتدح له في ذلك العقد ولا يجوز له أن ينقله إلى غيره إذا امتدح له في ذلك العقد

كأنه يملك الحق في الكمال وهذا لا يقلل من المبلغ وان قلنا ان المبلغ كان هو عاقبة حق المصلح في الكمال وهو انتمولوجي حقيقة تامة على سائر الاعداد
بما اننا نرى ان المصلح هو اصل القول في هذه الاصلوع غير مكشوف في الاسان في بيته انما بالمعاني وما عاقبة من المصلح في الكمال انتمولوجيا في المصلح

ان جعلوا لبلادة حق الكفا واذا خلاصته لم يمكن الرجوع الى التسلط في معزة السلطنة ومراجعة الاموال من المظلمين ولا اعتداعا على اصدارهم عن نواحي المظلمين

بجلائها وفاضلها على دولهم وفضلها عليهم بهنجر هذه العلامة من مسلمين ذوي الجاه وفضلهم بحصول العلم الاحكام بذلك مستند:

فی بیان اسباب البلوغ

۷۳ - ۱۵۵۱

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وَصِنْعَ الْعَارِ فِي تَنْصِيفِ حُكْمِهَا

کتاب العاقبة

411

مستقر

القائمة
عمل

کتاب القراض

[illegible]

في التبرع وشروطه

٢٣٥

كتاب الفراض

التابع وبغيره بعد سنه فمقتضاه وبمسئله العقدان المسامح نعم لا يلزم وقوع العقد وطول ما ينفق فخذ بالشرط كسائر الشرطيات
والقبض عليه مع وجوبه على ما بان في ما مضى من الفراض كذا في المال ولو لم يمتدح المال بالشرط فله فتمتوا فخره والعامل ينبغي بدو لجزءه البذر والحق في العامل كذا في
المالك فله فتمتوا فخره والعامل ينبغي بدو لجزءه البذر والحق في العامل كذا في المال ولو لم يمتدح المال بالشرط فله فتمتوا فخره والعامل ينبغي بدو لجزءه البذر والحق في العامل كذا في
كل من المتعاقدين فخره فلا يجوز ان يشترط في زوجه كالمشركه ولو كان لا يشترط ما ينافي مقتضى العقد وكذا لو قلنا في فاضلك سنعلم ان لا املاك الفرض
مثل مقتضاها وبه قال الشافعي به ولو قلنا فان ضلتك سننقذا انقضت الشتر فلا فخر بعد ما وبعصم الفراض وبه قال الشافعي ايضا ذلك لو قلنا
فانضتك سنعلم ان لا فخر بعد سنه وانما يبيع لان صاحب المال ان يرجع عن الفراض في وقت شاء وبممكن من مع العامل من الشتر ما شاء وان
شرط متعقبا بشرطه كان قد شرط ما يقضي بالطلاق فلا ينعى ذلك صحة العقد ولو قال فان ضلتك سننقذا انقضت فلا ينعى بعد ما لا في الفرض وقال الشافعي
ان شرطه في صوابه ولو شرطه من التصرف في خط بعد السنه لا ينعى به حصول العقد في الفرض فمقتضاها ان يعمل بالمقصود فان شرطه في العمل في
فلا يحصل كخياره والرجوع وانما هو المتعاقب فله فتمتوا فخره والعامل ينبغي بدو لجزءه البذر والحق في العامل كذا في المال ولو لم يمتدح المال بالشرط فله فتمتوا فخره والعامل ينبغي بدو لجزءه البذر والحق في العامل كذا في
الامر بغيره من المال من الرجوع وقلنا ان العامل مع فخر العقد لا يرجع وهو بدو مع العامل ولو قال فان ضلتك سننقذا انقضت فتمتوا فخره والعامل ينبغي بدو لجزءه البذر والحق في العامل كذا في
الرجوع في وقت شاء وبممكن من مع العامل من الشتر ما شاء وان شرطه في صوابه ولو شرطه من التصرف في خط بعد السنه لا ينعى به حصول العقد في الفرض فمقتضاها ان يعمل بالمقصود فان شرطه في العمل في
فلا يحصل كخياره والرجوع وانما هو المتعاقب فله فتمتوا فخره والعامل ينبغي بدو لجزءه البذر والحق في العامل كذا في المال ولو لم يمتدح المال بالشرط فله فتمتوا فخره والعامل ينبغي بدو لجزءه البذر والحق في العامل كذا في
الامر بغيره من المال من الرجوع وقلنا ان العامل مع فخر العقد لا يرجع وهو بدو مع العامل ولو قال فان ضلتك سننقذا انقضت فتمتوا فخره والعامل ينبغي بدو لجزءه البذر والحق في العامل كذا في
الرجوع في وقت شاء وبممكن من مع العامل من الشتر ما شاء وان شرطه في صوابه ولو شرطه من التصرف في خط بعد السنه لا ينعى به حصول العقد في الفرض فمقتضاها ان يعمل بالمقصود فان شرطه في العمل في
فلا يحصل كخياره والرجوع وانما هو المتعاقب فله فتمتوا فخره والعامل ينبغي بدو لجزءه البذر والحق في العامل كذا في المال ولو لم يمتدح المال بالشرط فله فتمتوا فخره والعامل ينبغي بدو لجزءه البذر والحق في العامل كذا في

في حكم القراض ٢٢٧ كتاب القراض

555

كتاب القراض

[illegible]

عن هذا وتلك ان لو كان العبد قد عرف بعض المحل احتسبه في كل المحل وان لم يفرق بين العبد وان كان خابا من ايقانه في يد هذا السامع الا في حق ذلك
ان كان قد حصل له في نفسه البعد الاول او كان امينا الربيعين سواء وقعتهما ثم دفعتا او اقترعا في يد من غير محقق ولو تلف الماله في العبد مدة الترحيل
فلا ضمان وان قلعه جدها فان اذن السيد المالك جرى لقلعه ضمن ان لم يجر القتل بعد فالا في قتل العبد بالسيد لا يرد في سبب القتل
ما لو اذن له ان يوشح فاحده وتلك في يده وهو طهر وجوه في الشاخصه لثالث ان لا يضمن كالوارث في العبد خصم في قتلنا بالثالث فلو قتل العبد
العبد عندهم وان قلعه بالاول فلو قتل بغير العبد منع سبب العبد في كل ما كان السيد ماله وان لم يفرق بين العبد وان كان خابا من ايقانه في يد هذا السامع الا في حق ذلك
وجوه في الشاخصه لثالث ان لا يضمن كالوارث في العبد خصم في قتلنا بالثالث فلو قتل العبد خصم في قتلنا بالثالث فلو قتل العبد خصم في قتلنا بالثالث
بل في ذلك السامع فلو ان قتل بغير العبد منع سبب العبد في كل ما كان السيد ماله وان لم يفرق بين العبد وان كان خابا من ايقانه في يد هذا السامع الا في حق ذلك
واختلفت الاشاعرة فقال بعضهم ان العبد ليس له المستأجر وشاخصه في القتل في القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
بالحق وممكن بعضهم فقال القولان في العبد ليس له المستأجر وشاخصه في القتل في القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
قد عاين الجمهور في القاطع العبد في كل ما كان السيد ماله وان لم يفرق بين العبد وان كان خابا من ايقانه في يد هذا السامع الا في حق ذلك
غيره على وجه القدر سواء كان قبل المحل او بعده لان بغيره لا يبيع لان بغيره من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
وسقط عن العبد الضمان وكانت له من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
عن العبد العبد للفرق بينه ما قلنا السيد لا يبيع عن المصوب منه فلا يروى العبد بالحق وهذا هو الوجه في العبد ليس له المستأجر وشاخصه في القتل
من العبد غير سببه من العبد جازي في العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
القاطع ان شاء حفظها الصاحب وان شاء ملكها العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
قلنا لا يخفى على المحل فلو قتل العبد بغيره لكان له من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
السيد كان صاحبا للقطعة اذ كان سببه من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
اذا انقطعت العبد للقطعة ثم اعتقد السيد قبل علمه بالقطعة ان يبيعها فلو قتل ان يبيعها لكان له من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
كتابا له وما كتب له العبد قبل علمه بكونه السيد فلو قتل العبد بغيره لكان له من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
وجاهل في العبد الحق بها اعتبارا بوقت القاطع او العبد عند ايقانه بوقت القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
الثالث في الشاخصه من سبب القاطع العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
وقد اختلفت الاشاعرة في العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
القطعة بعد اقراره وهو اهل وجوه في الشاخصه لثالث ان لا يضمن كالوارث في العبد خصم في قتلنا بالثالث فلو قتل العبد خصم في قتلنا بالثالث
المحل ولا يبيع عن العبد كاله ولا السيد عظماء في المذروا والملك العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
ليس للمولى ان يبيعها من يد الاما كاله في العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
الشاخصه في القاطع الاما كاله في العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
لعلنا في القدر كاله في العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
لا سوا ذلك قال الشافعي الاما كاله في العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
في القاطع فلو ان يبيعها من يد الاما كاله في العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
هذا هو الوجه في العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
فصلنا في حق القاطع ان يبيعها من يد الاما كاله في العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
لا محالة والصحيح عندهم الثالث في حق القاطع ان يبيعها من يد الاما كاله في العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
عن ذلك الاما كاله في العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
على نقد بغيره في حق القاطع وهو بغيره في حق القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
ما كان العبدان فلو ان يبيعها من يد الاما كاله في العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
ان يبيعها الى الحاكم ليعرفها العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
ملكها بالحق في العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
الا في حق العبد ان يبيعها من يد الاما كاله في العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
ذلك فيها هو كالعبد وجوه في الشاخصه لثالث ان لا يضمن كالوارث في العبد خصم في قتلنا بالثالث فلو قتل العبد خصم في قتلنا بالثالث
واكل عندنا على حقيقا في القاطع العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
حكم القدر للمولى ان يبيعها من يد الاما كاله في العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
وليس يجب له ان لا يبيعها من يد الاما كاله في العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل
ان المولى ان يبيعها من يد الاما كاله في العبد العبد لا يبيع عن كل من هو من اهل القاطع حقيقا اذا نوى سببه فقتل في بطنه القتل لا يحقق القتل

في القاطع العبد
مكتوب

القاطع
مكتوب

فِي زَيْتَانِكَ لِقِطَّةُ هَلْ صُنِّفَتْ أَوْ سُرِعَتْ فِيهَا بَوَاحِدُ الْفَاءِ وَنَحْوَهَا كِتَابُ الْقِطَّةِ

[illegible]

فما لم يقبل
فما لم يقبل

[illegible]

فَمَا الْوَيْدُ لَيْتَابُ مَا لَوْ حَيَا ضَالُو الْوَيْدِ فِي مَوْتِ الْمَلْطِ

[illegible]

فی قصۃ الحبیبی

فِي اخْذِ الشَّائِئِ فِي الْعُسْكَ وَالْعُرْفِ خُرُوجِ الصَّخْرِ وَالْبَقْرِ وَالْجَبَانِ

الحرجوع سبل عليه باستقامته لغير عوس ولو ترمك من ش هذين كان عوى لرجوع مما سبق ومع ذلك لا يمكن ان ينصلي لبقوله وادعاءه المتشعرا
 من ش من ان رجوع في السنة ليدوس صالة رادة الدرس **مسئلة** قد ذكرنا ان لفظة الجبان ملكها وحفظها وبها فاد الخصال السبع حارون
 منها وهو ان يكون في ذلك بعد ان يخرج منها الى حاكم لا يرب الا في الاحوط الثالث وليس شرطاً خلا فالحصول ان السنة لا تخرج له اكلها بعد ان
 اوله هل يحس بغيرها الا في السنة لكن لو صار ذلك عوى ما حولا كما يربها بلفظة ويرم عليها المعنى اما من ماله او من مال صاحبه اعطى ما تملك
 وقال من اعطى من ماله حولا لا يربها لفظها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 وقال حرموا لاحت من ماله بغيره لفظها لا يربها لفظها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 منها ولا يرب من عطف اعمد لعائنه في ذلك لا يربها لفظها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 ولا يرب من عطف اعمد لعائنه في ذلك لا يربها لفظها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 والقول في هذا من عطف اعمد لعائنه في ذلك لا يربها لفظها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 خلا لا يرب من عطف اعمد لعائنه في ذلك لا يربها لفظها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 وعوى الى حاكم لا يرب من عطف اعمد لعائنه في ذلك لا يربها لفظها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 بها من صحتها ان يربها لفظها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 عن رجل صار شاه قال فانه من ماله لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 ولا يرب من عطف اعمد لعائنه في ذلك لا يربها لفظها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 اصوله من عطف اعمد لعائنه في ذلك لا يربها لفظها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 لا يرب من عطف اعمد لعائنه في ذلك لا يربها لفظها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 حكم واحد وهو ان عطف اعمد لعائنه في ذلك لا يربها لفظها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 وهي كاستمارة الصخر في حوالا لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 ثم حلت في صخرة وكذا في صخرة مستوحشة لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 من ملكه لا يرب من عطف اعمد لعائنه في ذلك لا يربها لفظها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 سائر الكثرة في العصور بعضها الصلح بها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
مسئلة حكم التبريد في الاكل لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 ان لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 ولها اقسام عظيمة فاشبهت لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 بان معها اقسام عظيمة فاشبهت لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 هي ان لا يرب من عطف اعمد لعائنه في ذلك لا يربها لفظها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 المحكوم في هذه الصورة والعدل **مسئلة** لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 ملحوظة بالادلة في هذه الصورة والعدل **مسئلة** لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 تنص عن صاحبها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 الموصوفة ما ملكها **مسئلة** لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 من عانة البلد في تقدم ان الشايع في حوالا لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 في العيران يصيب باعتدال او بد الحاسة لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 وتربل بغيره لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 املد زمان التبريد لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 اعطى للملك مائة كاسة في العيران والمعاور وقال عصفه لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 بملكها من ان يربها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 في او لو وجد هاه العيران فله الامتسا والتبريد في ملكه لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 السبع العيران وهو يجوز في ملكه لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 كبرها من العطف واداسها وادرجوع بالانفاق استاذن كما كره في ذلك لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 فوجها من احد هاه حوالا لاستقلال لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 وعقل بغيره في لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم
 الاكل منها فاحسب الاكل منها لاحت بوجوبه بغيرها كما انطوى والكثير لا يرب من حوالا ويرم حوالا فيكون عوى من التبريد كالصوم

في العرف
 مقابلة
 مني

في ملقط الضالة

٢٤٩

كتاب القطة

المسألة الأولى في وقت الفجر يوقظ في بيته رجل من أهله فيقول يا فتى لا تأكل من هذه السمكة حتى لا يفسد عليك

في وقت الفجر
في وقت الفجر

مسألة الثانية في وقت الفجر يوقظ في بيته رجل من أهله فيقول يا فتى لا تأكل من هذه السمكة حتى لا يفسد عليك

مسألة الثالثة في وقت الفجر يوقظ في بيته رجل من أهله فيقول يا فتى لا تأكل من هذه السمكة حتى لا يفسد عليك

مسألة الرابعة في وقت الفجر يوقظ في بيته رجل من أهله فيقول يا فتى لا تأكل من هذه السمكة حتى لا يفسد عليك

مسألة الخامسة في وقت الفجر يوقظ في بيته رجل من أهله فيقول يا فتى لا تأكل من هذه السمكة حتى لا يفسد عليك

مسألة السادسة في وقت الفجر يوقظ في بيته رجل من أهله فيقول يا فتى لا تأكل من هذه السمكة حتى لا يفسد عليك

مسألة السابعة في وقت الفجر يوقظ في بيته رجل من أهله فيقول يا فتى لا تأكل من هذه السمكة حتى لا يفسد عليك

مسألة الثامنة في وقت الفجر يوقظ في بيته رجل من أهله فيقول يا فتى لا تأكل من هذه السمكة حتى لا يفسد عليك

مسألة التاسعة في وقت الفجر يوقظ في بيته رجل من أهله فيقول يا فتى لا تأكل من هذه السمكة حتى لا يفسد عليك

مسألة العاشرة في وقت الفجر يوقظ في بيته رجل من أهله فيقول يا فتى لا تأكل من هذه السمكة حتى لا يفسد عليك

مسألة الحادية عشرة في وقت الفجر يوقظ في بيته رجل من أهله فيقول يا فتى لا تأكل من هذه السمكة حتى لا يفسد عليك

مسألة الثانية عشرة في وقت الفجر يوقظ في بيته رجل من أهله فيقول يا فتى لا تأكل من هذه السمكة حتى لا يفسد عليك

في وقت الفجر
في وقت الفجر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

استاذ

طابقا لغيره من المصنفين
فقد وجدنا في المصنفين

وچکات

کتاب الجنائز

هذه اما من اجل ان من هذا المال ومن التاجر واستاجر عليه كذا امره في شدة فتمت الحال فلهذا سببها من مستعجب وكان على الحاكم المصون للمصالح لا سيما
من امواله ان كانت وان يظهر من ان لو كان لا يوس مصلحة مستاجر ولو اقرض من كذا كذا ما كان مستعجرا الا ان لم يكن له يكون له في بعض الاحوال لا في كل الاحوال
من مباح من مصلح من ان شافته وسكانه يكون في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
الادب في شدة ان كان في جميع الاسرار من ذلك ولو لم يكن الساسا كان شدة عليه ان كان الساسا في العمل لا يقدد بعد من بعض الموقوفات
فاشبهه ولو انقطع السلم في شدة وان شافته في ماله فان احتار الفسخ مع عليه فكانت الاخر قد سبب على الحاكم ان احتار في القادر على العقد في كل حال
عدا الحاكم كان لو ان الساسا لم يكن في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
لان الحق في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
في بعضه في بعض الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
لما لم يكن في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
القرض في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
في بعض الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
الدية مع ان العقد في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
يصلح الى كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
ومن بعض الناس ومن استاجر ان لم يكن في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
فمن شدة في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
الى الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
لا يجوز له ان اذا كان في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
من بعضه في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
فوله في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
مستطوع به في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
دركه في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
الى كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
وعدمه في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
منه في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
الدين من كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
على البناء في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
وعلى المولى الرجوع في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
احاس من جهة الحاكم في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
ما به من كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
فما من جهة الحاكم في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
البلوغ في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
على مدة البلوغ في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
فيها من كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
الشدة في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
وكنته في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
الامر في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
طول عمره في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
حال لا يملك في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
الجلال في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد
حيثه في كل حق في كل الاحوال وان بعض نفسه في شدة الحكم الاصل ثم وان قد زاد في ان لم يدم الفرض بعد

ویندی کافینک
بیانی منہ الجال
ہتھک منہ جی
وہلکام خونی
وہلکام خونی

[illegible]

مجلس شورای اسلامی
استاد محترم و ارجمند
آیت الله العظمی

23

५५५५

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين
والمخلصين من عباده المخلصين

من سبل زرعها - او ادى وهو اذ كان يكون شريع من المزارع نادرة نادرة هي جوار المزارع عليها الشكال بشان عدم التمكن من استعمالها
على عدة الارض من امكان الوقوع في نادر فان قطع الماء بحيث يمكن الزراعة على وقت زرع الصنعة المزارعة ولو زرع عليها او اوحا
لغيره على انهما علم ان زرع لم يحرم ومع ثمانية دله المصحح اما لو استعملها موطر لم يشترط المزارعة فيه لعقد ولو يكن له الصنعة لا كان الاستعمال
مع الزرع بان سبل منها ويصح زرعها في موطر على ماء او اذ كان زرعها على ماء او كان له موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
المدة بعد زرعها لا بعد زرعها في موطر من جوارها او العرس بزود الماشية فلهذا لو كان له موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
الاشعارات الاصل في موطر من جوارها العرس في الموطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
بشورها وقت الحاجة اليه مع العقد فان لم يقطع على اشاء المدة فلا زرع فيها لعدم الاستعمال وكذا لو استعملها موطر من جوارها
لا قطع الماء فلهذا موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
عدم المصالح الكلية فان العقد سمى لمواسم الموطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
عليها لعدم الاستعمال في موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
لا قطع الماء فلهذا موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
لا كان له موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
مكونها للزراعة في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
الدائرة من موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
بالزراعة في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
الارض في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
الماء فاهم عليها اذ كان يحرم فيها لا في موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
العقد في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
فان كان زرعها في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
وصحة الموقوف لا بد من موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
التسليم عليه بعد حلو كان الماء كثير في موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
معرفه وذلك في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
المسار في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
ولو كان له موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
موقوفه في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
فان لم يكن له موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
ان شرط ان لا يملك الموطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
الموقوف في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
لطف ما شرطه احداهما في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
الاول في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
ولو لم يكن له موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
تكون الحصة معلومة في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
الزيادة في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
الجوار على الموطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
لحد ما شرطه احداهما في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
كل قلت له شانه العلم في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
منها في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها
في موطر من جوارها موطر من جوارها موطر من جوارها لا كان له موطر من جوارها

الركن

[illegible]

في البذلح يجوز لو سلم المضاف البذلح لغيره فله وجهان أحدهما عدمه إن كان له حصول الاستقلال في التمكن من العمل والملك لا يجوز
 لأنه إذا دخل كان البذلح في يده فله حق في حقه من العمل ليس في حقه من العمل على المالك أكثر من ذلك فيجب أن
 أن يفتي من العمل لغيره على ما يقابل من العاقبة والملك أن يكون الشرط معلوماً وكذلك يجوز أن يفتي في المالك على العامل شيئاً ما يلزم من الشرط
 المذكورين وبهذا الخلاف في شرط المضاف على العامل على ما لا يشترط أن يكون المالك في العمل على عدمه وقد عداً بطلان قوله في الشرط من المالك
 لأنه إذا كان يجوز له العمل بغيره في حقه من العمل على ما لا يشترط أن يكون المالك في العمل على عدمه وقد عداً بطلان قوله في الشرط من المالك
 معلوم وهو العمل بغيره في حقه من العمل على ما لا يشترط أن يكون المالك في العمل على عدمه وقد عداً بطلان قوله في الشرط من المالك
 قال المالك في الشرط من العمل على ما لا يشترط أن يكون المالك في العمل على عدمه وقد عداً بطلان قوله في الشرط من المالك
 الشرط من العمل على ما لا يشترط أن يكون المالك في العمل على عدمه وقد عداً بطلان قوله في الشرط من المالك
 لا يشترط أن يكون المالك في العمل على ما لا يشترط أن يكون المالك في العمل على عدمه وقد عداً بطلان قوله في الشرط من المالك
 يجوز أن يكون المالك في العمل على ما لا يشترط أن يكون المالك في العمل على عدمه وقد عداً بطلان قوله في الشرط من المالك
 الثاني قد مضى على أن يجوز أن يكون المالك في العمل على ما لا يشترط أن يكون المالك في العمل على عدمه وقد عداً بطلان قوله في الشرط من المالك
 الثالث من الأعمال كقولنا في شرط المضاف على العامل على ما لا يشترط أن يكون المالك في العمل على عدمه وقد عداً بطلان قوله في الشرط من المالك
 العمل بغيره في حقه من العمل على ما لا يشترط أن يكون المالك في العمل على عدمه وقد عداً بطلان قوله في الشرط من المالك
 يجوز أن يكون المالك في العمل على ما لا يشترط أن يكون المالك في العمل على عدمه وقد عداً بطلان قوله في الشرط من المالك
 عند الإطلاق
 كالتوازي والآن
 المسئلة عليه

العمل العامل ولا
 يجوز أن يكون
 على رب المال
 كالتوازي

عند الإطلاق
 كالتوازي والآن
 المسئلة عليه

ففيه

فيكونه

[illegible]

[illegible]

كتاب الغصب

فما لم يبق له فلو حقه الغصب فله ان يملكه لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
وهو العمل المحسوس على غايته الاستيلاء بغيره لا بغيره وما الغصب في البيع فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
والثاني يمكنه ان يملكه ما يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
ان يكون المستأثر مضافا فيهما اذا قصد الاكساح لاسيما اذا لم يقصد في كونه عاصبا للشايعين وجها هذا وان كان المالك عاصبا
كان حاصرا وانما وجب عليه ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
منصوب على ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
من غلبت امواله من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
عليه ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
فلا يضمن بالغصب ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
على وانما على وجه ترويض المالك لا يمكن ذلك بل يتقيد بغيره ولا يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
على انه قد اوردوا بيان احدهما ان المالك من كان الغصب ثباته فله ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
من عاصبا من جهة الارض وان كان في من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
من الارض بغيره ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
بالاثران بل لا خلاف في ان الغصب ان يكون مالا يكون مالا وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
سواء قصد الاستيلاء او لم يقصد في حقه من الاستيلاء حقيقة لا يوجب في حق المالك من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
لذلك الغصب في حق المالك من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
او لم يكن قد اوردوا بيان احدهما ان المالك من كان الغصب ثباته فله ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
تبين عليها بذلك بغيره ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
اخراج غيرها وبشكل ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
وكان حصوله المكي يمكنه ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
الغصب في حق المالك من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
واسئل مع المالك ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
لشئ من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
فولان الاستيلاء حاصله الحال ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
وناديه واولاده في الشايعين والثلث ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
مثلا ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
ربطت به او شدة صلته بذلك كما يصدق من الموقوف بان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
تخففها من جهة قصد الاستيلاء وللشايعين وجهان في ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
عاصبا المصنف كانه على من يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
كل يدرى ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
بده فلا فرق بين ان يكون الثاني عالما بالغصب من يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
بالغصب المالك مطالبته بكل ما يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
لانظر ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
اكثر من كان في الاول اكثر من يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
عليه وليس له ان يرجع على الثاني منها ولو رجع المالك عليه بالاصل في زيادة كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
فان كانت اليد رصدها بغيره ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
وان كانت يد المالك او لم يبق له فلو حقه الغصب فله ان يملكه لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
ونقلت هذه مقارنا لضمنا على العاصب للشايعين قولان لان بدلتها بغيره ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
القبض بها فانكفت عمدا الزوج بل المالك مطالبته لرفع ما يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
الزوج ليس كقول المالك بغيره ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
الضامن على الثلث ان يستقل به لان لا تلافى لغيره ان يملكه من امواله وان كان له اموال فله ان يملكه بحاسبا لا بد منه فحق المبيع سائر العقود واصحابها عليه ان يملكه بحاسبا
ليرجع على العاصب لو لم يستقل بالانكشاف بل شاركه غيره عاصبا عليه معاير رجوع المالك على كل واحد منهما باقتصار لا يرجع احدهما

الملك

بغيره

على الموقوف

مير يصبه عصب

العقار فاسرور كان

في المالك عتبار

كما يتصور به

او يثبت يده

فانما لا يرفع

مورقا فاصح من الغاصب

والعقار في حق من الغاصب

وكان يثبت له الوكالة

اسم الغاصب في حق المالك

ومن عصبه ان كان له مال

فكان له ان يملكه

في حق المالك

وهو ان يملكه

في حق المالك

في حق المالك

في حق المالك

في حق المالك

في حق المالك

[illegible]

فيما يتعلق بغير الاب للابن

كل واحد من كس من والده وولده وانما من ذلك الابن ثم على مسطرة من اربعة اقسام فكل واحد من اقسام الابن يخذ من والده
ما شاء وما لم يشأ مع حليته لا يملك ما يملكه ومع عدم حليته سواه كان ولد من غير اقسام ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
والثاني ان لا يخذ من والده ومع عدم حليته سواه كان ولد من غير اقسام ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
اولى لما روت عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك من كس من كسك وان لا تترك من كسك وجاهك ولا تترك من كسك وجاهك
عجل لما روت عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك من كس من كسك وان لا تترك من كسك وجاهك ولا تترك من كسك وجاهك
له الحق في بعضه وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك من كس من كسك وان لا تترك من كسك وجاهك ولا تترك من كسك وجاهك
كسبه والموال ليس له من ابيه الا ما يملكه من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
للابن من ابيه ما يملكه من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
عليه السلام ما يملكه من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
لورثة المطالبة به عند اهلها لا عند غيره لان ولد من غير اقسام ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
لان من يملكه من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
تملكه لورثته وبقية من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
ولو كان المطالب مشترك في كل واحد من اقسام ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
قال احمد ولو كان الابن صغيرا لورثه من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
ولو كان الابن صغيرا لورثه من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
لاستبرأ له من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
لها لانها من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
بالقرن وبعده فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
عزلها لانها من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
الاب ولو كان الابن صغيرا لورثه من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
في ما ليس له من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
ومن ملكه من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
الامور في الاجابات ثم بين ان النسب لا يراد به الا النسب الحقيقي لا النسب الظاهري
في الصدقة السدوية المستحقة من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
وقال فيمن قال ان النسب لا يراد به الا النسب الحقيقي لا النسب الظاهري
من ان النسب لا يراد به الا النسب الحقيقي لا النسب الظاهري
قال فيمن قال ان النسب لا يراد به الا النسب الحقيقي لا النسب الظاهري
ما رواه صاحب كتاب الصدقة السدوية المستحقة من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
على المؤمنين فيمن قال ان النسب لا يراد به الا النسب الحقيقي لا النسب الظاهري
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان النسب لا يراد به الا النسب الحقيقي لا النسب الظاهري
واحد من المؤمنين فيمن قال ان النسب لا يراد به الا النسب الحقيقي لا النسب الظاهري
ودعى العام من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان النسب لا يراد به الا النسب الحقيقي لا النسب الظاهري
ابها من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
وقال فيمن قال ان النسب لا يراد به الا النسب الحقيقي لا النسب الظاهري
الا فربما ولي ادا كانت الصدقة السدوية المستحقة من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
لا فربما ولي ادا كانت الصدقة السدوية المستحقة من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
الشامية من الاصل من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
من الميراث من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
والاجابة فيمن قال ان النسب لا يراد به الا النسب الحقيقي لا النسب الظاهري
فوقها ان من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
ومع ذلك فيمن قال ان النسب لا يراد به الا النسب الحقيقي لا النسب الظاهري
خلفه من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده
فرضه من ابيه فكل واحد من اقسام ابيه يخذ من والده

قاله

منه

فيما يتعلق بغير الاب للابن

مربى

فرض ان السكنى جائزة

مسئلة اذا ما جعلت هذا الذم على غير ما يتقيد به الشرع في الاستماع من غير ان يكون له ان يرد شره وان ما انساكر قبل
 من قبل ان ينفصل ما كان له ان يرد شره كما انما كان له ان يرد شره كما انما كان له ان يرد شره كما انما كان له ان يرد شره
 اسم الشر وظهوره المانع من جرحه عن العطف المعروف في المسائل السابقة من ان ينفصل عن الزوج من غير ان يكون له ان يرد شره
 جونه فلا ينفصل من غير ان يكون له ان يرد شره كما انما كان له ان يرد شره كما انما كان له ان يرد شره كما انما كان له ان يرد شره
 طرد ذلك الوقت ايضا ويظهر من حصر المحال في هذه القاعدة ما هو من عند لاف مثل ان يقول وحبث منك شرط ان لا ينفصل عن نفسه وما اشبه ذلك
 ويرى ان السبع وهو الهن والوقف ما ان الشرط في السبع هو ان ينفصل عن الزوج من غير ان يكون له ان يرد شره كما انما كان له ان يرد شره
 سادس في وقف ما شرط الوقف به السبع بخلاف العري لما فيها من الاحبار ولو باع على صورة العري بان يقول ملكك عشرة عمل فلا ينفصل
 فلا ينفصل جواره فظهر على هذا حال عصم لا يجوز له ان ينفصل عن الزوج من غير ان يكون له ان يرد شره كما انما كان له ان يرد شره
 فلا ينفصل من راس الشرع وقد امرت هذه الدار بهذه الدار لعلها انما هو من غير ان يكون له ان يرد شره كما انما كان له ان يرد شره
 بالعمري على صورة الحالة التي لا يجوز له ان ينفصل عن الزوج من غير ان يكون له ان يرد شره كما انما كان له ان يرد شره
 فاعلى على عرله فادامت في ازيد وهذا الذي عرله فادامت فهو مخرج العري في غير ما كان له ان ينفصل عن الزوج من غير ان يكون له ان يرد شره
 لكي لا ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 ولو بوما والصابط ما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 ادناه وان قيد بمدة مطوطة كسنة او شهر او يوم لا ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 مدة جوده احدى المول الصادقة في ذمة المصاحف فان كان جعل السكنى في جونه فهو كالمشروط وان جعله السكنى على جوده المالك
 الاسكان مادام المصنف هو جوده ما انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 برئوا ثم ترجع الدار الى صاحبها الاول لوجوه الكو حجة المالك ما انساكر قبل ان يكون له ان ينفصل عن الزوج من غير ان يكون له ان يرد شره
 انساكر ما انساكر لا ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 وانما هو احد اصحاب المولى فانما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 ينسب الى معنى المولى انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 في كل امر يكون له ان ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 فاما نزع المصاحف الى انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 السكنى هو المصاحف وانما هو عقد مستفاد من المصاحف على حدة لا من الوقف انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 الانساق في الميراث قوله هو ان ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 مثل من السكنى والعري معا انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 قصد الميراث لانها مقتبوضة الاول انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 ما انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 جعلت السكنى بنفسه لعله وان لا ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 عليه على هذا وانما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 اصحاب السكنى كذا قال ابن الرافع انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 او شرطه او غيره او سوا ذلك انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 والوجه ما علمنا من انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 وهو السكنى ولا ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 ولعل ان يسكن غيره من غير انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 عاملا على جميع المسائل حار ذلك على قول بعض اصحابنا انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 المالك من نفسه بالوقف فلا يجوز الاستماع من غيره في البيع او غيره في البيع او غيره في البيع او غيره في البيع
 المستدعي مما لا ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
مسئلة متى عدا ما جعل المالك في السكنى من جوده المالك انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 المسلم يكن لهم انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 الذي جعله السكنى وهو الذي جعله السكنى انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 في تلك ما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه
 يكون السكنى لورثته الذي جعله السكنى انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه انما ينفصل عن نفسه

ومن كانت العشر
 لورثة اساك
 سبقوا بها مائة
 عمر المالك لعشر
 للمالك او علمهم
 من لا ينفصل
 فله ملك لا ينفصل
 من غير انما ينفصل
 مات من موت
 المالك م

مسئلة

ليكن

هذا هو الحق
 في المسائل
 التي هي
 في المسائل
 التي هي
 في المسائل
 التي هي

في رواية البخاري

كتاب الوضايا وبه مفاتيح ومقاصد لما المقصود

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في كذا كذا...
المتعلق...
الجميع...
اللازم...
ضعفت...
او غاب...
النافع...
يعبر...
او يكون...
لم يضر...
لو لم يزل...
التركيب...
او انما...
والسبب...
بعض...
ما من...
ولو قيل...
يعدم...
ليس...
شخص...
حق...
وقد...
ما بين...
اعترض...
وقال...
بجز...
تلك...
لم يضر...
صنعة...
وتعبد...
لا يتصور...
لم يكن...
ما شئت...
وهذه...
كان...
ان...
وقد...
رواية...
بحال...
يجوز...
صورة...
الثالث...
شئت...
بعضها

المتعلق

في كذا كذا

القضية

مسألة

اليد

في كيفية تقوية البصر فأمم المرض

△19

[illegible]

کتابخانه ملی افغانستان

مرض
رمل الطائفة
في حكمه

روزنامه

فيما ثبت من اوصية نبي صلى الله عليه وسلم في الميراث

٥٢١

ولو اوصى بغير ما اراد تركه من ماله لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله الا ما اراد تركه من ماله
من الثلث لعدم حرمانها من الثلث الا ما اراد تركه من ماله الا ما اراد تركه من ماله
الموصى له فان اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
ان اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
او اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
ثلث لان من نقص الثلث نقص من ماله الا ما اراد تركه من ماله
لا يرد في حقه من الثلث الا ما اراد تركه من ماله
لما اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
فما اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
وغيره من ماله الا ما اراد تركه من ماله
من ماله الا ما اراد تركه من ماله
الذي اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
ثلاثة اقسام من الثلث الا ما اراد تركه من ماله
صداق ما اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
كذلك ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
الذي اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
غير مائة من ماله الا ما اراد تركه من ماله
وان اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
ان اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
تقوم من الثلث الا ما اراد تركه من ماله
من الثلث الا ما اراد تركه من ماله
واما اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
ما اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
ومع ذلك اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
من الثلث الا ما اراد تركه من ماله
عنى اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
لان عتقها وقع له الا ما اراد تركه من ماله
خرجت الفرقة على الا ما اراد تركه من ماله
كانت الفرقة على الا ما اراد تركه من ماله
سدس الثلث الا ما اراد تركه من ماله
بما اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
بما اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
الصديق الا ما اراد تركه من ماله
مسلمان الا ما اراد تركه من ماله
غيره من ماله الا ما اراد تركه من ماله
ان اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
لما اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
الشهادتين الا ما اراد تركه من ماله
على ما اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
الذي اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
مسلمان الا ما اراد تركه من ماله
وصي بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله
واما اوصى بغير الثلث لم ينفذ من ماله الا ما اراد تركه من ماله

فيما ثبت من اوصية نبي صلى الله عليه وسلم في الميراث

فيما ثبت من اوصية نبي صلى الله عليه وسلم في الميراث

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

نفسه فلهذا نفع الكساح واعتدلت هذه الملة وان اختلفت المقام معه كان عليه ان يجازيها من اثنين فان الصداق يجمع اكثر من اثنين عدالتا فهو عندنا
ان يجازي زوج امه وان اختلف المقام معه فلا يصح ولا يبيح من الصداق لانه اختيار المقام به صدق البتة وهو باين الى ميتونه
فلا يصح حيا وهو المقام معه بعد اقراره من حيث لا يشاء لانه لا يبيح له ان يزوجها كالزواج من الميت بعد الدخول في الكساح على بقية العدة من دنائها
كان الخلاف في سقوتها بغيره فلو اختلفت المصلحة في حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
ان السقوت انما هو في حيا وانما هو في حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
انما لا يصح من الجوز ان يزوجها في حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
وهذا الاسلام ليس ان اختلفت في حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
لان قد يكون ليس ان اختلفت في حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
يكن من ذلك انما هو حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
لم يوجد في حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
وان شاء حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
عن اصحاب الاسلام لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
او من الاسلام لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
له الاختيار في اثنين ما لا يبيح ولا يحرم من واحد من الاثنين وواحدة من الاثنين من فاد الاختيار في اثنين ما لا يبيح ولا يحرم من واحد من الاثنين
له الجمع بين ربه ولو اختلفت في حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
على ان يبيح له ان يزوجها في حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
فقط ولو لم يكن له ان يزوجها في حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
ما اذا كان حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
كانت بما لا يبيح ولا يحرم من واحد من الاثنين وواحدة من الاثنين من فاد الاختيار في اثنين ما لا يبيح ولا يحرم من واحد من الاثنين
ولو اختلفت في حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
لا يكون وفقا لاجتماع اسلامه ولا حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
صحيحا مع ربه فان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
اسلمت فيه حب الاجير من حب ربه من الاولين من حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
سقطت عنه ثمانية من سقوتها لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
الا واحدة في طاهره من حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
اصلا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
طه ساقا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
يجاز من حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
المسوق للاختيار الحريتين وحيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
ان شاء حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
من ربه حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
للازواج لغيره لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
يجوز ان يزوجها لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
وعزها لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
الحاكم وان كان له ولا مال له سواء اذا السلطان بحره على ضياء لغيره فلهذا لا يبيح له ولا يحرم من واحد من الاثنين
حقه ولو لم يكن له لا يبيح ولا يحرم من واحد من الاثنين وواحدة من الاثنين من فاد الاختيار في اثنين ما لا يبيح ولا يحرم من واحد من الاثنين
الموكلان على انهما موكلان في حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
وهذا انما يبيح الزوجان ما اختياره وشهوته ولا يمكن الطلاق الحاكم عليه فلا يمكن ان يزوجها في حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
ايضا وهو مجموع اربعة من هذا فان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
وارب من حيا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
معتمدا على الزوج والاسلام لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها
اشتهر هذا القول عندنا لان حيا لم يزوج في الرجة فثبت حكمها فان اختلفت في ذلك كان من الجواز ان يكون سقوتها من سقوتها

[illegible]

منه ولا امر عند بعضهم لا اعتبار من قبل الاختيار وحسب تسليمه من الدين بغير ربح ولا جمل المدخول وجوب فتح الكتاب وليس للاطلاق ولا يصدق التلقين ان كان
من المرأة قبل المدخول سقط المهر بأسره وان كان الزوج قبل قطعه سقط على الاشهر ان كان بعد المدخول لم يقطع المهر شيء من الزاوة او من الرجل لا يستقر المهر
بالمدخول اذا البضع عوض للمهر وقد استواء الزوج في ثلث عوض المرأة ولو كان المهر غلظا لم يجب جهرا لثقل مع المدخول فله ان يجب نصفه ان كان الفسخ من الرجل ولو لم
يتم المهر وكذا وقع دخول جيب النكاح انطلق قبل المدخول لو انزل المسلم بعد المدخول حره عليه حتى رجعت المسلمة ووقف فكاحها على انقضائها وان رجعت حالاً

سنة وفتح على الكفر ان انما قصت اعداءك الشيعية ثم عليه مهران الاصل والعقد

وآخره على الشبهة واما اكثر من اربع واسمى واسم ابنته واما ما بعد هذا

الاسم بطل اختياره فاذا رجع احدث نصيبهم هو الموتر كلهم وان

الشيخان اربعة اعين ويرث من لان لا اعتبار بقيتين لهذا العقد صحيح

لیبر عیون منہا ولو ماز متقن کا ہر قبل الاشارہ بطلان الحیا

اسمہ استعملت القرعہ لابنہ و ان تاد و عورتان مسئلہ

[illegible]

انواع معصوم نکاح علی الاشیاء و غیره

وَعَلَامَا لَا اسْتَعْمَا وَلِرَوَايَةِ عَمَّا لَسَا بِأَعْنِ لِقَادِ

انوار بقع بعد طلاق امرتہ و غیرہ کا ارتداد

فانما جميع ذلك القليل في ميزانها السكا الاول

والله اعلم بالصواب

سبیل سعادت و نجات

علی ایمنی و سلامت

تذکرہ مولانا محمد علی

مفتی

[illegible]

فهرس المجلد الثاني من كتب تذكرة الفقهاء

الصحيفة	العنوان	الصحيفة	العنوان
٢	كتاب الديون و نوابها	٣٨	فك* الرهن و ذكر أسبابه
	المقصد الاول : في الديون	٣٩	أحكام التنازع الواقع بين المتراهنين
٢	في الديون و ذكر أحكامها ، و وجوب	٣٦	لواحق الرهن
	المدة إلى قضاء الدين	٥٠	المقصد الثالث : في التفليس
٣	ذكر مستثنيات الدين	٥١	شروط الحجر فهي خمسة : المدبونية
٤	القرض ، و بيان استحبابه		قصور أموال المدينون . ثبوت الدين عند
٥	أركان القرض فهي الثلاثة : الصيغة ، و		الحاكم . كون الديون حائلة . التماس
	المال ، و الشرط		المرء من الحاكم بذلك
٦	أحكام القرض ، وما وجب على المستقرض	٥٢	أحكام الحجر ، منها منعه من التصرف
٧	حكم مداينة العبد و باقي معاملاته	٥٥	كيفية بيع مال المفلس و قسمته
٨	حكم العبد المأدود في الاستدانة	٥٨	أحكام حبس المفلس ، و حكم ما إدانت
٩	حكم العبد المأدود في البحارة		عند الحاكم إعدامه ، و كيفية إثباته
١١	المقصد الثاني : في الرهن	٥٩	احتباس بعض الدين ببعض مال المدينون
١١	بيان ماهية الرهن لغةً و شرعاً	٦٠	أحكام العوض ، و ذكر شرائط المعاوضة
١٢	أركان الرهن فهي أربعة منها الصيغة	٦٢	أحكام الإجارة التي صدرت من المفلس
١٣	العاقدة و ما يشترط في المتعاقدين	٦٣	ما يشترط في المعوض الذي يرجع إليه
١٥	أحكام العارية في العين المرهونة		حين إفلاس المشتري ، و هو شيان : بقائه
١٦	المحل و ما يشترط فيه		في ملك المفلس و عدم التغير ، و ذكر
٢٣	الحق المرهون به ، و ما يشترط فيه		أقسام التغير بالنقص و الزيادة
٢٤	أحكام القبض ، و حكم رهن مال المقصود	٧١	ذكر فروع اللاحقة
٢٧	منع المتراهنين من التصرفات	٧٣	المقصد الرابع : في الحجر
٢٨	عدم حواري التصرف الراهن في العين		المجبور قسماً : أحدهما من حجر عليه
	المرهونة		لمصلحة الغير ، و الثاني من حجر عليه
٣٠	أحكام تصرفات الراهن في العين المرهونة		لمصلحة نفسه ، و ذكر أقسامها
٣٢	حكم الرهن في الصمان	٧٤	ذكر أسباب البلوغ و علائمه
٣٣	الشروط المقترنة بعقد الرهن	٧٥	أحكام السفينة
٣٤	حكم وضع الرهن على يد لعل	١٨	بيان فائدة الصحر على السفينة
٣٧	أحكام زوائد الرهن و بدله	٨٠	المتوكل مال الطفل و المجهون و السفينة

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
١١١	حكم تزامي الحوالات		و بيان كسفة التعريف
١١٣	لو كانت الحوالة مقينة بوديعة	٨٥	المقصد الخامس في الصمان
١١٤	المقصد السادس في الوسالة	٨٥	المصل الأول في ضمان المال - تعريف
١١٥	حقيقة الوكالة ومشروعيتها وبيان كايها		الضمان ، و بيان أركان الضمان
١١٥	أقسام التوكيل	٨٦	الصمان و ما يشترط فيه
١١٦	شرائط التوكيل	٨٨	المضمون عنه و المضمون له و شرائطهما
١١٧	ما يجوز فيه التوكيل و المنطوق شرائطه	٨٩	ما يشترط في الحق المضمون به
	و ما صح فيه البينة و ما لا تصح	٩١	أحكام صمان المينة
١٢٠	أحكام الوكالة	٩٣	أحكام الصمان
١٢٠	ما يملك التوكيل بالبيع	٩٤	بيان مطالبة التريم للصمان
١٢٣	ما يملك التوكيل بالشراء	٩٥	بيان صور رجوع الصمان على المضمون عنه
١٢٥	حكم تنصيصات الموكل	٩٦	حكم ما لو ضمن اثنان عن واحد
١٢٨	في التوكيل بالنصومة	٩٧	لواحق الضمان
١٣٠	حكم المينة	٩٩	الفصل الثاني في الكفالة
١٣٢	بيان أن الوكالة عقد جائز	٩٩	ماهية الكفالة ، وصحة دخول الغياري
١٣٥	أحكام تنازع الموكل مع الوكيل		الكفالة
١٣٨	حكم الوكالة بالقضاء	١٠٠	ما يشترط في الكفيل و المكفول و
١٤٢	ما به تثبت الوكالة		المكفول له
١٤٤	المقصد السابع في الإقرار	١٠١	من صح كفايته ، و بيان تزامي الكفالات
١٤٤	ماهية الإقرار ومشروعيتها ، و بيان أركانها	١٠٢	مطلان الكفالة بموت المكفول به
١٤٥	ما يشترط في المقر	١٠٣	صحة الكفالة بدين المحسوس و الغائب
١٤٨	المقر له و ما يشترط فيه	١٠٤	برائة الكفيل بانتقال الحق من المستحق
١٥٠	المقر به و ما يشترط فيه	١٠٤	الفصل الثالث في الحوالة
١٥١	حكم الأقرار بجهولة	١٠٤	بيان ماهيتها ومشروعيتها
١٥٣	أحكام الإقرار بالكفايات	١٠٥	شرائط الحوالة ، و أنها تقتضي نقل الحق
١٥٦	الإقرار بالطرف أو المطروف و الحمل أو		من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه
	المحمول إقرار بالاحراز أم لا ؟	١٠٦	من الشرائط رضى المحيل ، و بيان
١٥٨	تكرير المقر به مع العطف و عدمه		صور الدين المحال به
١٦٠	حكم تقاير الزمان في الإقرار	١٠٨	من الشرائط تبادلي الحسبي و الحوالة ،
١٦٣	تعقيب الإقرار بما يرفع		و بيان أحكامها
١٦٤	ما يقتضي رفع المقر به	١٠٩	إذا أحضر المشتري الدرع نائم ثم صح
١٦٧	تعقيب الإقرار بالإبداع		بالعيب
١٦٨	تعقيب الإقرار بالعارية و الهبة	١١٠	حكم إحالة المرفة على زوجها بالصداق
١٦٩	تعقيب الإقرار لواحد بالإقرار لغيره		قبل الدخول
١٧٠	أقسام الإقرار بالنسب		

الصحيفة	العنوان	الصحيفة	العنوان
١٧٥	في اللواحق	٢١٩	المقصد الثالث : في الشركة
١٧٦	المقصد الخامس : في الصلح	٢١٩	ماهية الشركة و أنواعها
١٧٦	بيان ماهية الصلح و أركانه	٢٢١	أركان الشركة
١٧٧	أقسام الصلح	٢٢٣	مطلان شركة المال والعمل
١٧٨	أركان الصلح	٢٢٤	الإشارة إلى أن الشركة عقد جائز
١٧٩	أحكام الصلح الواقع بين مدعي والأحسنى	٢٢٥	في أن إبطال الشركة يقتضى سط الرجوع
١٨١	تراجع الحقوق ، و فيه مباحث : منها		و الضمان
	الطرق و بيان أقسامها و أحكامها	٢٢٩	المقصد الرابع : في القراض
١٨٢	الحدود ، و الطرق ، و التصرف أو القصد	٢٢٩	و ماهيته و أركانه
	أو العمد	٢٣٠	شرائط انعقاد قرض
١٨٧	أحكام السقف الحائل بين الطلوع و المد	٢٣٣	أحكام العمل العامل
١٨٩	أحكام التنازع	٢٣٥	شرائط الرجوع
١٩٢	اللواحق ، ومنها صحة الصلح على الإبتكار	٢٣٦	أحكام القراض
١٩٣	ما يصح الصلح عليه	٢٣٩	حكم قراض العمد
١٩٦	كتاب الأمانات و نوابعها	٢٤١	أحكام لسر رأس المال ، و نفقة العامل
١٩٦	المقصد الأول في الوديعة ، و بيان ماهيتها		سراً و حضراً
١٩٧	شرائط انعقاد قرض	٢٤٢	وقت ملك الرجوع
١٩٧	ما يستتبع الوديعة وهو أمران : الضمان	٢٤٣	حكم الرقبة و الفسخ في رأس المال
	عند التلف ، و الرد عند البقاء	٢٤٥	أحكام لتنازع
١٩٨	التصرف في الوديعة موجب للضمان	٢٤٦	أحكام التفاسخ و اللواحق
١٩٩	في الإساءة و من أحكامه	٢٤٨	حكم القراض الدسد
٢٠١	حكم الوصية بالوديعة ، و بيان أحكام	٢٥٠	المقصد الخامس : في اللقطة
	نقل الوديعة	٢٥١	تعريفها و بيان ماهيتها و أركانها
٢٠٢	التقصير في رفع المهلكات ، و ما وجب على	٢٥٢	ما يشترط في الملتقط
	المستودع	٢٥٥	حكم النقص ، الطلوع و المحصول
٢٠٣	عدم وجوب الإيداع على مسودع	٢٥٦	أحكام لقطعة غير الحرم
٢٠٣	المعاملة في كسبه المخط	٢٥٧	ضمان لقطعة الأموال
٢٠٥	الأسباب المقتضية للتقصير	٢٥٧	ما يجب على الملتقط ، منها التعريف
٢٠٩	المقصد الثاني : في العارية	٢٥٩	حكم التناط ما لا يبقاء له
٢٠٩	ماهية العارية و أركانها	٢٦٢	وجوب الرد الملتقط
٢١١	أحكام العارية	٢٦٣	حكم مالو الملتقط الإنسان
٢١٣	إعارة الأرض للزروع أو الفرس أو النشاء	٢٦٥	الإشارة إلى أن تملك اللقطة هل هو مستقر
٢١٤	الضمان و أقسامه		أو مرعى ؟
٢١٨	حور الإعارة للأهل	٢٦٦	أحكام لقطعة الحيوان

الصحيفة	العنوان	الصحيفة	العنوان
٢٦٩	حكم ملتقط الفألة	٣٣٦	المصوّرة
٢٧٠	أحكام اللقيط	٣٣٦	المقصد الثامن في المزارعة والمساقات
٢٧١	أحكام الالتقاط : منها حفظ اللقيط على الملتقط	٣٣٦	ماهية المزارعة
٢٧٢	حكم النفقة على اللقيط	٣٣٧	أركانها وهي أربعة
٢٧٣	إسلام اللقيط وكفره	٣٣٩	شرائط المزارعة ، و بيان أحكامها
٢٧٥	بيان أن العصى يتبع السبي في الإسلام	٣٣١	ماهية المساقات
٢٧٦	حكم جنابة اللقيط ، و العناية عليه	٣٤٢	أحكام العينة ، و الإشارة إلى شرائط الأشجار
٢٧٧	الإشارة إلى سب اللقيط	٣٤٣	ما يشترط في المساقات
٢٨١	في رقب اللقيط أو حرثته	٣٤٤	ما يشترط في العمل
٢٨٥	المقصد السادس : في الجمالة	٣٤٩	الإشارة إلى لزوم العقد المساقات وبيان بعض أحكامه
٢٨٥	بيان ماهيتها	٣٥٢	المقصد التاسع : في السبق والرمية
٢٨٦	بيان أركان الجمالة	٣٥٣	تعريف لسبق
٢٨٨	الإشارة إلى أن الجمالة عقد جائز	٣٥٣	ما تجوز المسابقة عليه ، و الإشارة إلى شرائط لسبق
٢٩٠	المقصد السابع : في الإجارة	٣٥٤	الإشارة إلى أحكام السبق
٢٩٠	ماهية الإجارة ، و الإشارة إلى أركانها ، وذكر شرائط المتعاقدين	٣٥٥	تصير العاط تستعمل في الرمي
٢٩١	الإشارة إلى كيفية صيغة الإجارة ، و بيان أحكام الأجرة	٣٥٦	الإشارة إلى شرائط الرمي
٢٩٤	الإشارة إلى شرائط المسموعة	٣٥٦	اشتراط الأعلام
٢٩٥	اشتراط كون المسموعة معروفة	٣٥٦	من الشرائط تعيين الرماء
٣٠٠	اشتراط كون المسموعة محلاً	٣٥٥	من الشرائط إمكان الإصابة ، و تعيين الموقف
٣٠١	بيان أقسام الإجارة الأدمى	٣٥٦	الإشارة إلى بعض الفروع المنصوّرة
٣٠٢	ما يجوز له الاستيجار وما لا يجوز	٢٧٣	المقصد العاشر في العصب
٣٠٨	حكم استبدال النوايا بما لا يحمل أو العدم	٣٧٣	بيان ماهية العصب
٣١٢	ما يجب على الموجر	٣٧٢	الإشارة إلى أسباب الضمان وموجباته
٣١٤	ما يتعلق بالنوايا	٣١٧	إثبات اليد
٣١٦	بيان مدة الإجارة وأحكامها	٣٧٩	الإشارة إلى أقسام المضمونات ، و أعيان المالبة
٣١٧	أحكام الضمان	٣٨٠	تقسيم الأعيان إلى المثلى وغير المثلى ، و بيان أحكام المثلى
٣٢٢	الطوارئ الموحدة للفسخ	٣٨٥	حكم النقص وقسامه
٣٢٢	في فوائد المسموعة	٣٨٦	ما يجب على الغاصب من القرامات
٣٢٣	الأعداد المتحددة		
٣٣٠	حكم التنازع		
٣٣٢	في اللواحق والإشارة إلى بعض الفروع		

الصحيفة	العنوان	الصحيفة	العنوان
٣٨٨	حكم حماية الصد المنصوب أو العدة عليه	٣٢٨	ما يشترط في الواقف
٣٩٠	بعض مسائل النقصان	٣٢٨	الإشارة إلى شرائط الموقوف عليه
٣٩٢	أحكام ريادة المنصوب	٣٣١	الإشارة إلى شروط العين الموقوفة
٣٩٣	أحكام صيغ المنصوب	٣٣١	حوار وقف ملايعس
٣٩٤	أحكام صرفات الغاصب	٣٣٢	حكم وقف المؤنذ
٣٩٨	حكم تلف العين المنصوبة عند المشتري	٣٣٣	اشتراط التجهيز في الوقف
٤٠٥	المقصد الحادي عشر: في أحياء الموات	٣٣٤	اشتراط الإلزام في الوقف
٤٠٠	حكم أراضي بلاد الإسلام	٣٣٥	سبب صرف الوقف
٤٠١	حكم أراضي الكفار	٣٣٦	ما يتعلق بالقاط الوقف
٤٠٢	أرض الصلح و تعريفها	٣٣٧	حكم الوقف على الأولاد
٤٠٣	حكم المعادن	٣٣٢	حوار إحصاء الوقف بحسب الشرط
٤٠٤	حكم الماء و بئر أفسس	٣٣٣	جواز بيع الوقف إذا خيف وقوع فتنه
٤٠٩	حكم المياه المترددة بين العموم والخصوص	٣٣٥	في الواحق والإشارة إلى فروع المنصورة
٤١٠	في شرائط الأحياء	٣٣٦	عدم حوار بيع الوقف عن حيثه
٤١٢	ما به يحصل الأحياء	٣٣٨	أحكام السكنى و الرقي
٤١٣	تعريف الحریم و بيان حده	٣٥٣	كتاب الوصايا
٤١٤	الإشارة إلى حریم الشجر والطريق	٣٥٦	ماهية الوصية و تسويتها و بيان أركانها
٤١٥	كتاب العطايا المعجلة	٣٥٣	الإشارة إلى سبب التعلق
٤١٦	المقصد الأول: في الهبة	٣٥٥	الإشارة إلى مسائل المتفرعة على المدهين
٤١٧	الإشارة إلى معنى العطية	٣٥٩	شرائط الموصي
٤١٨	أركان الهبة، ومنها الصيغة و بيان كيفيةها	٣٦٠	في الموصي له
٤١٩	حكم العين الموهوبة	٣٦١	أحكام الوصية للعدد و سبه
٤٢٠	حكم هبة المرحون، و هبة الدين	٣٦٣	أحكام الوصية للداينة و الكافر
٤٢١	أحكام القصر	٣٦٥	حكم الوصية للقاتل
٤٢٢	حكم الرجوع في الهبة	٣٦٦	حكم الوصية للوارث
٤٢٣	ما إليه يرجع الواهب	٣٦٧	حكم ما لو وقف داراً في مرض موته
٤٢٤	ما به يحصل الرجوع	٣٦٨	ما يتعلق بالاعتداء المنعطف و الوصية
٤٢٥	أقسام الهبة	٣٧٢	حكم الوصية للفقراء
٤٢٦	ما يتعلق بالحل و الإشارة إلى معنى الحل	٣٧٣	حكم الوصية للواحد و الجمع
٤٢٧	حكم تصرف الأب في ما كان لابن	٣٧٥	حكم الوصية للمسجد، و القرابة
٤٢٨	المقصد الثاني: في الوقف	٣٧٨	حكم الوصية للمولى، و ما معنى المولى
٤٢٩	بيان أركان الوقف	٣٧٩	الموصي به و شرائطه
٤٣٠	الإشارة إلى صيغة الوقف	٣٨٠	حكم الوصية بشجرة البستان
		٣٨٠	استصحاب الوصية و وجوبه

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣٨١	حكم ما لو أوصى بأكثر من ثلث ماله	٥٥٣	مسائل العين والدين
٣٨٢	شرط الإحالة والرد	٥٥٧	مسائل الاستثناء في الوصية
٣٨٢	حكم الوصية بالأعيان المحرمة	٥٦٥	كتاب النكاح
٣٨٤	حكم الوصية بالأعيان المباحة	٥٦٥	معنى النكاح ، وبيان مشروعيته واستيعابه
٣٨٦	حكم الوصية بالمتى والصح		في الشرع
٣٩٢	أحكام الوصية بالصح والصح	٥٦٦	ذكر خصائص النبي ﷺ
٣٩٥	حكم الوصية بالصدقة وغيرها	٥٦٩	اختيار الأرواح ، وبيان آداب النكاح
٣٩٦	حكم الوصية المبهمة	٥٧٠	أحكام الخطبة
٣٩٩	حكم الوصية بالذخف والعز و النسيب	٥٧٢	حوال النظر لمن أراد الترويج بامرأه
٥٠٥	حكم الوصية بالمنافع	٥٧٤	أحكام النظر إلى الأجنبيّة
٥٠٨	أحكام الوصية بالولاية	٥٦٥	آداب العهود
٥٠٩	شرائط الوصية	٥٦٨	أحكام الوصية
٥١٠	حكم الوصية وذكر شرائطه	٥٨١	شرائط لايجب و العيوب
٥١٢	ذكر من ملئ مال التيم من دلي "وصى"	٥٨٢	اشتراط العرسة في العقد
٥١٥	الرجوع عن الوصية	٥٨٤	شرائط الماقد
٥١٧	منجزات المريض ، و بيان كيفية سعيد	٥٨٦	كيفية ولاية الأب و الجد
	التصرفات	٥٨٨	كيفية ولاية المولى
٥١٧	حكم معاملات المريض ، و معانيته	٥٩٠	جواز إخبار السيد بعبه وأمنه على النكاح
٥١٨	حكم ما لو روج المريض في مرضه	٥٩٢	بيان ولاية الإمام العادل
٥١٩	حكم طلاق المريض	٥٩٣	ترتيب الأولاد و تراحمهم
٥١٩	حكم ميراث المعلقة في المرض	٥٩٩	أسباب انتهاء الولاية
٥٢١	ما ثبت به الوصية	٦٠١	حوار بوكيل و وليّ الولي طرفي العقد
٥٢٢	المرض المقتضى للحجب	٦٠٣	الإشارة إلى الكفائة و بيان معنى الكفو
٥٢٣	المسائل الدورية ، ومعنى الدور	٦٠٦	عدم اعتبار الحرفة في الكفائة
٥٢٦	الوصية المبرحة عن الاستثناء	٦٠٩	ما يجب على الوليّ فعله في غير النكاح
٥٣٣	الوصية بالتكملة ، و معنى التكملة	٦٠٩	الإشارة إلى المولى عليه
٥٣٦	الوصية بالعنود والكماب	٦١٣	في المحرمة ، والإشارة إلى قسمين
٥٣٧	الوصية بقدر من اعدل من درهم ودينار	٦١٤	أحكام الرضاع ، و ما يشترط في المرضعة
٥٣٩	من مسائل الدورية السع	٦١٥	أحكام اللبن
٥٤٢	تقرير الدور في الإقرار والهيئة	٦١٨	أحكام المرضع و ما يشترط فيه
٥٤٥	حكم الصداق و الحلع	٦١٩	الإشارة إلى الارتضاع
٥٤٧	حكم العجائيات	٦٢٢	ما يحرم بالرضاع
٥٤٨	حكم العلق	٦٢٣	ارتضاع النكاح بالرضاع و أحكام الصمان

الصحيفة	العنوان	الصحيفة	العنوان
٤٢٧	صفات المرشعة	الحق	
٤٢٧	حكم الشهادة في الرضاع والإقرار به	٤٥٧	حكم ما إذا أسلم الكافر و تحبه أكثر من أربع و سلم معه
٤٣٠	حكم المعااهرة و ذكر سبب	٤٥٦	حكم الاختيار و لواحقه
٤٣٥	حرمة الجمع بين الأختين	٤٥٨	حكم النكاح عليهن
٤٣٨	حكم الجمع بين العمة وست أختها	٤٥٩	حكم المهر
٤٣٢	ما يتعلق بالعبيد	٤٦٠	في الموت و حكم العدة و حكم الميراث
٤٣٥	الإشارة إلى الكفر و ذكر أوصاف الكفار	٤٦٣	فهرس المطالب
٤٣٨	حكم الانتقال من دين الباطل إلى دين		



مشورات المكتبة المرتصوية لأحياء الأئمة الجعفرية إلى الآن :

١ - آداب النفس	٢	حرء
٢ - إرم الناصب	١	د
٣ - كنز المرفان	٢	د
٤ - الصراط المستقيم	٣	أجزاء
٥ - مفردات الرائق	١	حرء
٦ - المبسوط في فقه الإمامية	٦	أجزاء
٧ - التذكرة الفقهاء	٢	حرء
٨ - مسائل الأفهام	٤	أجزاء
٩ - زبدة البيان	١	جزء
١٠ - سلافة العصر	١	د
١١ - شفاء الصدور	١	د
١٢ - المقالات و الفرق	١	د
١٣ - المعجزة البيضاء	٨	أجزاء
١٤ - شرح السوطي	٢	حرء

و سيصدر قريباً السرائر لابن ادرس



